وتجعلها حاضراً، تجتاز صعوباتها السياسية في التعامل مع التركيبة المتناقضة التي تسود في العالم العربي، وتميز سياسته، وذلك من دون ان تتخلى عن اهدافها وسياستها المستقلة[٥٤].

ان ما يراه التقرير سبباً في قوة قيادة المنظمة، لاسباب تتعلق بدعم البرجوازية والرجعية العربية المجاني لها، على الرغم من منافاته للواقع، يكشف عن نوع آخر من نماذج هذا التعليل الايديولوجي، الذي يرفض ان يعترف بأن الاشكالات التي جعلته في الماضي، ولا تزال تجعله، يحافظ على هذه المراوحة باحتلال موقع ضعيف، وهش، في اطار توازن القوى، تعود، في الاساس، الى قصور نظرته السياسية عن ادراك المعضلات التي تحيط بالنضال الفلسطيني، وانه، في الحقيقة، يمارس سياسة محافظة، يمكن ان تؤدي الى ارضاء ضميره؛ وربما يمكن النظر الى هذا النوع من التعليل باعتباره احد اشكال ارضاء الضمير لتبرير العجز.

لكن كيف يمكن احداث تغيير في موازين القوى داخل منظمة التحرير الفلسطينية لصالح اليسار؟ يجيب التقرير: «ان زيادة مستوى التنسيق، والتعاون، والتضامن، [فيما] بين القوى الفلسطينية الديمقراطية الثورية، سيزيد من حجم دورها وفعاليتها وتأثيراتها الايجابية على الساحة الفلسطينية، سواء من حيث قدرتها على منع أي انحراف يمكن ان تقدم عليه البرجوازية الفلسطينية، او من حيث قدرتها على الارتقاء بمستوى الوحدة الوطنية»[٥٥]. اي ان العامل الابرز ـ في رأي مصدري التقرير ـ في الحفاظ على الوحدة الوطنية، ومنع الانحراف، «لان اخطر ما يمكن ان يواجه الثورة الفلسطينية هو انقسامها، نتيجة انحراف البرجوازية، ودخولها طرفاً في اي صيغة من صيغ التسويات التي تحاول الانظمة العربية الرجعية والبرجوازية جرها اليها»[٥٦]، هو من خلال زيادة التنسيق والتضامن بين القوى الديمقراطية الثورية.

ان هذه الفقرة تحتاج الى وقفة مطولة، باعتبار ان فيها تتلخص عناصر القول الايديولوجي، التي تفسر، تاريخياً، قيام الجبهة الشعبية باتخاذ المبادرات الانقسامية على نحو ما تجلى في تزعم «الشعبية» لجبهة «الرفض» في اواسط السبعينات، وتزعمها لـ «جبهة الانقاذ» في العام ١٩٨٥. فاذا كانت الخطورة على الوحدة الوطنية، أي حدوث الانقسام، يتأتى من «الانحراف» المحتمل للبرجوازية بل من «اليقين» بأن البرجوازية سوف تنحرف، فان تكتل القوى اليسارية، وتضامنها، هو السلاح الاقوى لمواجهة حالة الانقسام التي يمكن ان يؤدي اليها انحراف البرجوازية. ولكن قبل ان نمضي في الاسئلة حول ما اذا كان هذا «التضامن بين القوى الثورية الديمقراطية»، كما تجلى، تاريخياً، عبر تشكيل «جبهة الرفض»، او «جبهة الانقاذ»، قد ساهم في منع «الانحراف البرجوازي الفلسطيني»، أم انه ساهم في حصول «أخطر ما يمكن ان تواجهه الثورة ـ أي الانقسام»، المفترض انه نتيجة لهذا «الانحراف»، دعونا نتأمل في كلمة «الانحراف» ذاتها، باعتبارها تشكل «الماركة المسجلة» او حجر الزاوية، ليس في هذا النص الذي يتضمنه التقرير، وانما في كل الادب السياسي ـ الايديولوجي للجبهة الشعبية، حتى ان المرء يكاد ان يسأل، أحياناً، عما اذا كان ممكناً ان تنوجد، ثمة، أهداف، او مشاغل، بالنسبة الى هذه الايديولوجيا، تتعدى تبيان هذا «الانحراف» وابرازه، الذي، مع ذلك ـ كما سنبين لاحقاً ـ ينطوي على واحدة من اشد حالات الانزلاق نحو الوهم في هذا البناء الايديولوجي.

واذا كان التفسير الذي يقدمه التحليل السابق في اسباب هذا «الانحراف» يبدو متماسكاً، من الناحية الشكلية، باعتباره أحدى النتائج لدخول البرجوازية طرفاً في أي «تسويات» (والواقع ان الجبهة الشعبية مضى على تحذيرها من هذا الدخول اكثر من عشر سنوات)، فاننا نرغب، مرة اخرى، في استعارة عبارات اندريه أكون السابقة، لكي نحاول «ان نفهم مقتضى هذا التماسك الذي يمضي في بعض الاحيان الى حد الهذيان»[٥٧]. فالانحراف يتأتى «من دخول البرجوازية الفلسطينية طرفاً في أي